#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

كلمات مفتاحية: أسس وتطور المجتمع المدني

البلد **فلسطين**

رقم القضية #٢٢

مقدّمة عامّة حول الأوراق البحثية في السياق الفلسطيني
المجتمع المدني الفلسطيني: المكوّنات والنشأة والتطوّر

| نبيل دويكات ومعين الكوع |

يتكوّن المجتمع المدني الفلسطيني من مجموعتين من المؤسّسات؛ أوّلاً المؤسّسات الاجتماعية التقليدية، وتشمل العشائر والحمايل والعائلات والروابط المدينية والقروية والعائلية والطائفية والمؤسّسات الدينية. وثانياً التشكيلات الحداثية، وتشمل الحركات والأحزاب السياسية الفلسطينية والجمعيات الخيرية والاتحادات النقابية (العمّالية والمهنية) والاتحادات الطالبية والشبابية والمنظّمات النسائية والمنظّمات غير الحكومية التنموية والاعلام والمنظّمات الطوعية والحقوقية وغيرها من المؤسّسات الخدمية الأخرى (جامعة بير زيت، ٢٠٠٥).

نشأ المجتمع المدني الفلسطيني في ظروف استثنائية تختلف عن الظروف التي نشأت فيها المجتمعات المدنية في بلدان العالم الأخرى، فقد ولِدَ من رحم حركة تحرّر انتظم فيها الشعب الفلسطيني بكلّ فئاته ومستوياته، من حركة جماهيرية واحدة وقيادة سياسية وشعب ونقابات وأحزاب وجمعيّات لمواجهة القوّات المحتلة التي تعاقبت على احتلال الأرض الفلسطينية (أبراش، ٢٠٠١). ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية التي حكمت البلدان العربية، ومنها فلسطين، لمدّة تقارب أربعة قرون، وقعت فلسطين تحت سيطرة الانتداب البريطاني حتى العام ١٩٤٨، تاريخ إقامة دولة «إسرائيل» على ما يزيد عن ٧٥٪ من أرض فلسطين التاريخية، وطرد وتهجير ثلثي الشعب الفلسطيني خارجها، ما أدّى إلى تشتّت المجتمع الفلسطيني منذ حرب العام ١٩٤٨ بين من بقي في أرضه وعاش فيها، وبين من لجأ إلى الضفة الغربية وقطاع غزة اللتين رزحتا تحت الحكمين الأردني والمصري حتى العام ١٩٦٧ حين وقعتا تحت الاحتلال الإسرائيلي، وبين تجمّعات اللاجئين الفلسطينيين في بلدان الشتات والمهجر المختلفة (هلال، ٢٠٠٦).

نشأت بعض المنظّمات الأهلية التنموية، التي تُعدّ جزءاً أساسياً وحيوياً من المجتمع المدني الفلسطيني، استجابة لحاجات المجتمع وتصدّياً لمشكلات حياتية أفرزها الاحتلال الاسرائيلي في العام ١٩٦٧، لكنّها اختلفت في توجّهاتها عن الجمعيات الخيرية، وتشابكت في نشاطاتها مع بعض المنظّمات الرسمية في صيانة النسيج الاجتماعي الفلسطيني، خصوصاً في مجالات الصحّة والتعليم والثقافة والرعاية الاجتماعية (جامعة بير زيت، ٢٠٠٥، ص. ٨٦).

نشأ المجتمع المدني الفلسطيني في الضفّة الغربية وقطاع غزّة، وتطوّر ومارس نشاطه في غياب بنية أو سلطة الدولة الوطنية، إذ عانى من عدم القدرة على التمييز بين أشكال النضال الوطني التحرّري، والسعي إلى بناء الدولة الوطنية، وعمليات وأشكال التنظيم الذاتي المرتبطة بنشاطات وخصائص منظّمات المجتمع المدني (أبو عمر، ١٩٩٥، ص. ٢٦-٢٩). تعاظم عدد المؤسّسات والمنظّمات الأهلية الفلسطينية وارتفع عددها بعد العام ١٩٦٧، إذ لعبت دوراً مهمّاً في ترشيد عمليتي التحديث والتنمية ودفعهما إلى الأمام (جامعة بير زيت، ٢٠٠٥).

تشير Hammami (١٩٩٥) إلى ثلاث مراحل لتطوّر المنظّمات غير الحكومية؛ في منتصف سبعينيات القرن الماضي تكوّنت النواة الأولى من خلال الأحزاب السياسية، ومن ثمّ نشأت اللجان الفصائلية التي تدير المنظّمات التنموية والشعبية في الثمانينيات، قبل أن تُدار هذه المنظّمات في التسعينيات من طواقم يرون أنفسهم عاملين تنمويين يرغبون في تنمية مجتمعهم (ص ٥٤-٥٥). أمّا أبراش (٢٠٠١) فيرى أن المجتمع المدني الفلسطيني مرّ بأربعة مراحل تطوّر، آخرها هي المرحلة الحالية، والتي تعرف بما بعد «إتفاقية أوسلو» لعام ١٩٩٤ التي أنهت الحرب مع دولة الاحتلال جزئياً، وما ترتب عنها من تغيير في وظيفة المؤسّسات السياسية والمدنية في مرحلة الثورة، وظهور تمايز بين المجتمعين المدني والسياسي وتحوّل منظّمة التحرير الفلسطينية إلى سلطة سياسية.

في هذه المرحلة، وفّرت مساعدات المانحين الدوليين رواتب عالية وامتيازات اقتصادية أخرى إلى الكثير من مؤسّسات المجتمع المدني. وبات بمقدور قادةِ المنظّمات غير الحكومية أن يتفاعلوا مع السياسيين المحلّيين والدوليين والدبلوماسيين الأجانب والبرلمانيين ومسؤولي الأمم المتحدة والوكالات الدولية، بحيث شاركوا في الكثير من الفعاليات والمؤتمرات الدولية، وبرزوا على وسائل إعلام محلية ودولية كنشطاء مؤثّرين.

ساهمت هذه الامتيازات في فرز نوعين من النخب؛ الأول يضمّ قادة وناشطين سابقين ينتمون عموماً إلى الطبقة المتوسّطة، بعضهم ينضوي سياسياً ضمن الفصائل اليسارية، وبنى سمعته وقدراته المهنية من خلال نشاطه السياسي السابق. أمّا النوع الثاني من النخب فيضمّ جيلًا أصغر من المهنيين ذوي التوجّه الوظيفي، اكتسب معظمهم معارفه ومهاراته من الجامعات الغربية أو الخبرة المهنية في الخارج، وتعدّ هذه النخبةُ دائمة الاطلاع على آخر المستجدات على صعيد ديناميات صناعة المساعدات، وتمتلك شبكات واسعة من الاتصالات الخارجية (دعنا، ٢٠١٣).

إلى ذلك، يعتبر الاعتماد على التمويل الخارجي، بحدّ ذاته، مؤشّراً على مدى هشاشة الكثير من منظّمات المجتمع المدني. وبالفعل انحرف بعض هذه المؤسّسات عن الأهداف التي تأسّست من أجلها بسبب رغبتها بمجاراة أجندات المموّلين، وموائمة أهدافها مع أجندة المؤسّسات التمويلية. ومن الأمثلة البارزة، نذكر المؤسّسات التي خضعت لشروط التمويل الأميركي، بتوقيعها على مذكّرة مكافحة الإرهاب التي تعتبر المقاومة الفلسطينية إرهاباً، وتضع تصنيفات للفلسطيني ضمن قوائم محدّثة عن معاييرها للإرهاب، وبالتالي تضطر العديد من هذه المؤسّسات تحت ضغط الحاجة إلى التمويل أن تتعاطى مع هذه الشروط. وهو ما يدلّ على ضعف الحوكمة والتمويل الذاتي. ووفقاً لزيادة (٢٠١٤)، انتقلت المنظّمات غير الحكومية، وهي جزء أصيل من مكوّنات المجتمع المدني الفلسطيني، من ثقافة التطوّع النضالي والمقاومة في فترة ما قبل أوسلو إلى ثقافة التعايش في الوقت الحالي، وأصبحت مصدراً لخلق وظائف برواتب أعلى من متوسّط الأجور المحلّية، لكن في المقابل ازدادت حدّة الضبط والرقابة والمحاسبة الدولية على آلية عمل هذه المناسبات، وتحوّلت من منظّمات تعتمد على أموال محرّرة وبرامج من فترة ما قبل أوسلو إلى منظّمات تعتمد على مشاريع، وبالتالي أصبح الفلسطينيون منقسمين تبعاً لمصادر التمويل.

منظّمات المجتمع المدني الفلسطيني: مجالات العمل والنشاط

نشأ النشاط الأهلي استجابة لتلبية احتياجات مجتمعية ذات طابع مدني، تقع خارج اهتمامات السلطات المحلّية، من لخلال العمل على تحسين أوضاع فئات مهمّشة أو مسحوقة، والإسهام في عملية التغيير الاجتماعي من خلال التأثير في التشريعات والسياسات العامّة عبر عملية توعوية وتثقيفية واسعة (عبد الهادي وآخرون، ٢٠٠٣).

حالياً تُعد الحوكمة وسيادة القانون من القطاعات التي تمتلك فيها منظّمات المجتمع المدني الفلسطيني خبرة واسعة، وخصوصاً فيما يتعلّق بحماية حقوق الإنسان والإدارة السليمة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد ومشاركة المواطنين في الحكم المحلي والنوع الاجتماعي وحقوق المرأة والأحوال الشخصية. وكذلك ينشط المجتمع المدني الفلسطيني في قطاع العدالة والأمن ويؤدّي أربعة وظائف، هي: ١) زيادة المعارف والقدرات وحساسية السلطات القضائية وقوات الأمن في كلّ من مجالات حقوق الإنسان والديناميات الاجتماعية. ٢) إعلام وتمكين المواطنين ليكونوا قادرين على الوصول إلى الحقوق المتعلّقة بالعدالة والأمن. ٣) عمليات المراقبة وتقديم المعلومات إلى السلطات العامة. ٤) توفير الخدمات لزيادة الوصول إلى العدالة وضمان أمن المواطنين. وتعتبر معظم منظّمات المجتمع المدني الفلسطيني ذات بنية راسخة وتتمتّع بقدرات تقنية استراتيجية قوية (كوستانتيني، سلامة، وعيسى، ٢٠١٥، ص. ٩٦).

واقع الحرّيات في فلسطين

تتأثّر الحرّيات في فلسطين بحالة الانقسام السياسي التي تعيشها الأراضي الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٧ (٢٠٠٧/٦/١٥)، عقب الأحداث الدموية في قطاع غزة التي أدّت إلى جرح أكثر من ٥٥٠ وقتل ما يزيد عن ١١٦ من عناصر الأمن الفلسطيني وأعضاء حركة فتح على يد حركة حماس، وفقاً لتقديرات الصليب الأحمر (ICRC, ٢٠٠٧). في الواقع، أثّر الصراع على السلطة والقرار السياسي بشكل سلبي على واقع الحرّيات وحجم الفجوة الاجتماعية والثقافية والسياسية بين فئات المجتمع، وانعكس سلباً على الانتماء للوطن ومؤسّساته الرسمية والأهلية بوصفها مؤسّسات المجتمع المدني، ما أدّى إلى انعدام ثقة المجتمع بمؤسّسات المجتمع المدني والفصائل والأحزاب، وبالتالي تراجع الشباب وابتعادهم عن الحياة السياسية والاجتماعية. تشير التقارير الصادرة من المراكز الحقوقية في قطاع غزة والضفّة الغربية، مثل الهيئة الفلسطينية المستقلّة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم) والمركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومركز الحق إلى تدهور الحقوق والحرّيات العامة في فلسطين منذ العام ٢٠٠٧ (مفتاح ٢٠١٨).

يضمن القانون الفلسطيني حقّ التجمع السلمي، ووفقاً للمادة ٣ من قانون الاجتماعات العامة لعام ١٩٩٨، لا يحتاج التجمّع السلمي إلّا لإشعار مكتوب من المحافظ أو مدير الشرطة في المحافظة المعنية. وتشير الدراسات إلى أن انتهاك هذا الحقّ بات من السمات التي تميّز قطاع غزة عن الضفّة الغربية، فقد أصدر مركز الميزان لحقوق الإنسان ورقة حقائق حول انتهاكات الحقّ في التجمّع السلمي وحرّية الرأي والتعبير والحقّ في عدم التعرّض للاعتقال التعسّفي في قطاع غزّة، بين العامين ٢٠١٨ و٢٠١٩، حيث بيّن المركز أن الاعتقال التعسّفي على خلفية حرّية الرأي والتعبير والانتماء السياسي والتجمّع السلمي شكّل أحد أبرز الانتهاكات، إذ استدعت أجهزة الأمن في قطاع غزة ٧٤٢ شخصاً لممارستهم الحرّيات المشار إليها، واعتقلت ٥٨٨ منهم من ضمنهم ١١٩ شخصاً تكرّر اعتقالهم أكثر من مرّة، فيم تمّ اعتقال ٤٤٨ شخصاً على خلفية الانتماء السياسي وتكرّر اعتقال ١١٠ أشخاص. كذلك ذكرت الورقة عن ١١ حالة انتهاك للحقّ في التجمّع السلمي في قطاع غزّة، تسبّبت بإصابة نحو ١٣ مشاركاً فيها من بينهم ٥ نساء، فضلاً عن اعتقال ٣٦ مواطناً (دنيا الوطن، ٢٠١٩). أمّا في الضفّة الغربية فيظهر انتهاك هذا الحقّ من خلال إصدار مستشار الرئيس الفلسطيني لشؤون المحافظات تعميماً خاصاً يمنع الترخيص للتظاهرات أيام العيد (المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، ٢٠١٨).

المراجع

أبو عمرو زياد، 1995، المجتمع المدني والتحوّل الديمقراطي في فلسطين، الطبعة الأولى، المؤسّسة الفلسطينية لدراسة الديموقراطية (مواطن)، رام الله.

البديري وآخرون، 1995، الديمقراطية الفلسطينية - أوراق نقدية، الطبعة الأولى، المؤسّسة الفلسطينية لدراسة الديموقراطية (مواطن)، رام الله.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2018)، حالة الحقّ في التجمّع السلمي في السلطة الفلسطينية، تمّ الاسترجاع من https://pchrgaza.org/ar/wp-content/uploads/2018/12/pchr-booklet-19-Dec-2018.pdf، جامعة بير زيت، برنامج دراسات التنمية، 2005، فلسطين- تقرير التنمية البشرية 2004، برنامج دراسات التنمية - جامعة بير زيت، رام الله، فلسطين.

دعنا طارق. (2013، أبريل 14). المجتمع المدني الفلسطيني: أين العِلّة؟، تم الاسترجاع من https://al-shabaka.org/briefs/المجتمع-المدني-الفلسطيني-أين-العِلّة/

دنيا الوطن (2019، ابريل 9). مركز الميزان يُصدر ورقة حقائق حول انتهاكات الحق في التجمع السلمي. تم الاسترجاع من https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/04/09/1233212.html#ix-zz5uZKmD6Db

زيادة إيمان (2014)، أثر التمويل الخارجي على التبعية: المنظّمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلّة عام 1969 قبل اتفاقية أوسلو وبعدها نموذجاً (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

عبد الهادي عزت وآخرون، 2002، دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله.

كوستانتيني جيان فرانشيسكو. سلامة إسطفان. عيسى ماهر. (2015). دراسة مسحية تحليلية لمنظّمات المجتمع المدني في فلسطين، تحديث 2015، الاتحاد الأوروبي، رام الله، فلسطين.

مفتاح (2018). مفتاح ولجنة وفاق للجان المصالحة الوطنية تعقدان جلسة حوار موسّعة حول ملفات المصالحة. تم الاسترجاع من http://www.miftah.org/arabic/PrinterF.cfm?DocId=15317

هلال جميل، 2006، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو- دراسة نقدية تحليلية، الطبعة الثانية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديموقراطية (مواطن)، رام الله، فلسطين.

Hammami, Rema, 1995, feminist scholarship and the literature on Palestinian women, working papers gender and society, women's studies program, Birzeit University.

International Committee of the Red Cross (ICRC), 2007. Gaza and West Bank – ICRC Bulletin No. 22 / 2007. Retrieved from https://www.icrc.org/en/doc/resources/documents/news-release/2009-and-earlier/israel-palestine-news-150607.htm

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub